

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠) التي طلب المجلس إليّ بموجبها أن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة). ويتضمن التقرير تقييماً للتقدم المحرز في ضوء المعايير الواردة في المرفق الثاني لتقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592)، كما يعرض لأخر تطورات الحالة السياسية والأمنية والإنسانية، وكذلك استراتيجية العملية المختلطة لحماية المدنيين، على النحو المطلوب في الفقرة ٤ من القرار ١٩٣٥ (٢٠١٠).

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - تم إحراز تقدم في مفاوضات السلام في الدوحة. وفي حين كان كبير الوسطاء المشترك يعتزم أصلاً أن يقدم إلى حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة مشروع اتفاق في مطلع أيلول/سبتمبر، طلب الطرفان وقتاً إضافياً للتفاوض بشأن المسائل المعلقة. وفي الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، اختتمت لجان التفاوض المشتركة عملها في مجالات تقاسم السلطة، والعدالة والمصالحة، والتعويضات، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً وإعادة توطينهم، والترتيبات الأمنية. وبعد ذلك، عمل فريق الوساطة المشترك مباشرة مع الأطراف لتسوية الخلافات العالقة. وتتعلق نقاط الخلاف الرئيسية بصلاحيات السلطة الإقليمية في تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، وبمنصب نائب الرئيس لدارفور، فضلاً عن المسائل المتصلة بالترتيبات الأمنية وتقاسم السلطة والتعويضات.

٣ - ويعمل فريق الوساطة مع الأطراف بشأن سلسلة الخطوات اللازمة لجمع مختلف أطراف المفاوضات ووضع اللمسات الأخيرة على عملية الدوحة. ويواصل كبير الوسطاء المشترك تشجيع الحركات المسلحة الرئيسية، بما فيها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بقيادة عبد الواحد النور، لدعم عملية السلام والمشاركة فيها. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وافق وفد حركة العدل والمساواة على استئناف المفاوضات مع الحكومة بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار. وجاء قرار حركة العدل والمساواة بالعودة إلى المفاوضات في أعقاب مشاورات مكثفة مع فريق الوساطة، بدعم من المبعوث الخاص للولايات المتحدة، الميجور جنرال (المتقاعد) سكوت غريشن، في الدوحة.

٤ - وقام كبير الوسطاء المشترك جبريل باسولي ووزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، أحمد بن عبد الله آل محمود، بزيارة دارفور في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر لتعزيز النتائج المؤقتة لمفاوضات الدوحة ومناقشة القضايا المتعلقة مع أصحاب المصلحة. وتشاور الوفد مع ممثلي الحكومة، وقادة الأحزاب السياسية في السودان، والمشردين داخليا، وقادة المجتمعات البدوية، وممثلي المجتمع المدني. ورحب الممثلون بالتقدم المحرز نحو التوصل إلى اتفاق في الدوحة بشأن التعويضات وتقاسم الثروة وقضايا الأراضي ورد الممتلكات، لكنهم شددوا أيضا على أن أي اتفاق يجب أن يكون شاملا لكافة القضايا. وفي حين مضت الاجتماعات في معظمها دون وقوع حوادث، فقد حدث أثناء المناقشات مع المجتمع المدني في نيالا أن فرضت إحدى جماعات المجتمع المدني التي ترعاها الحكومة تعطيل الاجتماع، بدعوى أنها الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع المدني في المنطقة. غير أن الهدوء عاد إلى الوضع في نهاية المطاف بعد تدخل الوزير آل محمود وكبير الوسطاء المشترك. وفي الاجتماع الذي عقد في زالنجي، أسفرت مواجهة فعلية بين الجماعات المؤيدة لعملية الدوحة والمناهضة لها عن مقتل اثنين من المدنيين بعد أن استخدمت الشرطة الحكومية القوة لتفريق الحشد. كما سافر فريق الوساطة إلى تشاد يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر للتشاور مع جماعات اللاجئيين الدارفوريين ولقاء الرئيس ديبي.

٥ - وفي حين غادر وفد الحكومة الدوحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فإنه لا يزال يتفاعل مع فريق الوساطة في المفاوضات.

٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المنتدى الاستشاري بشأن السودان اجتماعا ثانيا في أديس أبابا، نوقشت فيه مسألة إنشاء عملية سياسية في دارفور. وأشار المنتدى إلى أن نتائج عملية الدوحة ستكون "منطلقا" للعملية السياسية في دارفور، التي ستعمل من أجل "التوصل إلى تسوية سياسية تضم الجميع وتستند إلى توافق آراء شعب دارفور". ولا يزال

يجري النقاش حاليا حول الأساس الذي ستستند إليه العملية السياسية في دارفور وتوقيتها وعلاقتها بالمفاوضات الجارية في الدوحة.

٧ - وفي الأساس، فإن مصداقية العملية السياسية في دارفور ودورها في مساعدة شعب دارفور على المشاركة في عملية السلام ودعمها سوف يتوقف على الخطوات التي يجب أن تتخذ الحكومة لخلق بيئة مواتية. وتشمل هذه الخطوات، في جملة أمور، حماية الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين في بيئة يمكنهم فيها عرض وجهات نظرهم دون خوف من العقاب؛ وحرية التعبير والتجمع للسماح بإجراء مشاورات مفتوحة؛ وحرية التنقل للمشاركين وللعملية المختلطة؛ والمشاركة النسبية والعادلة من جانب المصالح الدارفورية.

٨ - في اجتماع عقد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر مع إبراهيم غمباري الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، والرئيس ثابو مبيكي رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمستشار الرئاسي غازي صلاح الدين، اتفق على إنشاء فرقة عمل مختلطة مشتركة بين العملية المختلطة وحكومة السودان لرصد الظروف الملائمة لتهيئة البيئة المواتية وتطوير طرائق لتنفيذ العملية السياسية في دارفور.

٩ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، عقدت اللجنة الوزارية العربية الأفريقية المعنية بدارفور اجتماعا مع فريق الوساطة المشترك في الدوحة، تحت رعاية حكومة قطر. وأعرب المجتمعون عن القلق إزاء الوضع الإنساني والأمني في دارفور، كما أشاروا إلى التقدم المحرز في المفاوضات بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة وإلى وجود حركة العدل والمساواة في الدوحة، وأعربوا مجددا عن تأييدهم لعملية سلام دارفور.

المصالحة بين الطوائف

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم التوصل إلى عدد من اتفاقات المصالحة بين الطوائف، مما قلل من التوترات في كثير من أنحاء دارفور. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الزعماء التقليديون من أكبر قبيلتين في جنوب دارفور، وهما قبيلتا الرزيقات الجنوبية والفور، على ميثاق للتعايش السلمي. ووفقا لأحكام الميثاق، اتفقت القبيلتان على نبذ العنف وتبني الحوار كشكل من أشكال حل النزاعات القبلية، واحترام كل منهما لتاريخ وتراث الآخر وإنشاء مجلس للشورى يمكن من خلاله حل الخلافات بين القبائل.

١١ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت قبيلتا الحبانة والفلاتة في جنوب دارفور، اللتان ظلتا تنخرطان بشكل متقطع في اشتباكات منذ أوائل التسعينات، اتفاقا للتعايش السلمي. وتضمن الاتفاق توزيع السيطرة الإدارية على المناطق المتنازع عليها في ناحيتي برام وتُلس

بالتساوي فيما بينهما، كما وصف طرق الهجرة التي يتفق عليها الطرفان في هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة على أن تدفع، نيابة عن القبيلتين على حد سواء، ٨٠ في المائة من الدية (التعويض المالي) المستحقة على كل قبيلة.

تدهور العلاقات بين حكومة السودان وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي

١٢ - تدهورت العلاقات بين الحكومة وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي، وهو الطرف الوحيد الذي وقع على اتفاق سلام دارفور، بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت عناصر من جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي والقوات المسلحة السودانية اتفاقاً في الفاشر، يقضي بأن يقوم الجانبان بتنفيذ نسخة معدلة من الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاق سلام دارفور. ويقضي الجزء الأساسي من الاتفاق بدمج قوات جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي في القوات المسلحة السودانية.

١٣ - غير أن الدمج لم يتم كما كان مقرراً؛ ففي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد ستة أيام من تقديم قوات ميني ميناوي أنفسهم للدمج، أصدر هو بلاغا يفيد رفضه نزع سلاح قواته على أساس أن الحكومة حاولت نزع السلاح بطريقة لا تتفق مع أحكام اتفاق سلام دارفور.

١٤ - ومع تصاعد التوتر، حدث في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تبادل لإطلاق النار بين عناصر من جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي وشرطة حكومة السودان بالقرب من مخيم زمزم (الفاشر)، مما أسفر عن إصابة اثنين من ضباط الشرطة بإصابات خطيرة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة السودانية بيانا أعلنت فيه أن ميني ميناوي عدو للحكومة. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اندلع قتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي في أم كوني، على بعد ٣٥ كيلومترا إلى الجنوب من نيالا. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس البشير مرسوما أعلن فيه أن والي ولاية غرب دارفور قد حل محل ميني ميناوي كرئيس جديد لسلطة دارفور الإقليمية الانتقالية، وهي الهيئة التي أنشئت لتنفيذ بعض أحكام اتفاق سلام دارفور. وفي نفس اليوم، قام رجال جهاز الأمن والمخابرات الوطني باعتقال ٢٠ من أفراد جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي من مكاتب سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية في الفاشر ونيالا.

ثالثا - الوضع الأمني

١٥ - في حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة، فقد شهدت أيضا انخفاضاً في الصراع بين الطوائف. كما انخفضت الهجمات التي تستهدف العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني. ومع ذلك، وقع حادثاً اختطاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٦ - وفي أعقاب تقارير غير مؤكدة عن حشود لقوات حركة العدل والمساواة في جنوب وشمال دارفور، رصدت العملية المختلطة قافلة تابعة لحركة العدل والمساواة تضم حوالي ١٠٠ مركبة بالقرب من أم كدادة في شمال دارفور يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، مما يشير إلى تحرك حركة العدل والمساواة من مواقعها الرئيسية في أقصى الشمال نحو الجنوب. ولاحظت البعثة أيضاً تعزيزات كبيرة في القوات المسلحة السودانية في أم برو وكرنوي والمالحة وكُتْم في شمال دارفور، فضلاً عن قيام القوات المسلحة السودانية بأعمال استطلاع جوي في المناطق الواقعة بين تينا وأم برو وكُتْم والفاشر والضعين وعديلة.

١٧ - وتلقت العملية المختلطة تقارير تفيد بأن القوات المسلحة السودانية شنت هجوماً جويًا على مواقع يشتبه أنها تابعة لحركة العدل والمساواة بالقرب من قرية أم دُل، شرق منطقة شنقل طوباية، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، تم الإبلاغ عن قيام حركة العدل والمساواة بشن هجمات على القوات المسلحة السودانية والقرى المحلية في جنوب دارفور، بما في ذلك هجومات الحركة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر على قافلة تجارية ترافقها شرطة الاحتياط المركزية في تورتهان، على بعد ٤٠ كيلومتراً شمال شرق نيالا، الذي أسفر عن مقتل ما يصل إلى ٤٠ من رجال الشرطة. ووردت أنباء عن اشتباكات لاحقة مع القوات المسلحة السودانية قرب مهاجرية وسانيا فوندو ومارالا. وفي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت حركة العدل والمساواة في سوق قرية أم غيدان، على بعد ١٢٠ كيلومتراً جنوب شرق الضعين، وأم الخيرات، على بعد ٦٥ كيلومتراً إلى الغرب من الضعين. وفي ١٢ و ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات المسلحة السودانية هجمات جوية بالقرب من جسر كبير أذان على مقربة من الحدود بين جنوب دارفور وجنوب السودان، كانت تستهدف على ما يبدو عناصر من حركة العدل والمساواة يشتبه في أنها كانت تتحرك باتجاه جنوب السودان. ومن الأهمية ملاحظة أن الهجمات وقعت في منطقة تعتبرها حكومة السودان جزءاً من جنوب دارفور، في حين أن تطالب حكومة جنوب السودان المنطقة كجزء من ولاية بحر الغزال الشمالية.

١٨ - وبعد تدهور العلاقات بين الحكومة وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي، وقعت في ١٠ و ١١ و ١٧ ديسمبر اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي في خور أبشي. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وجيش تحرير السودان/هاجمت حركة العدل والمساواة وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي شرطة حكومة السودان في دار السلام، على بعد ٣٧ كيلومترا شرق شنقل طوباوية في شمال دارفور. وأبلغ عن وقوع اشتباكات يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر جنوب شنقل طوباوية. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي قرب شعيرية، على بعد ٩٢ كيلومترا شمال شرق نيالا.

١٩ - ويُقدر عدد المشردين نتيجة لهذه الاشتباكات بنحو ١٤ ٠٠٠ شخص في شنقل طوباوية؛ و ١٥ ٠٠٠ شخص في دار السلام، و ١٠ ٠٠٠ شخص في خور أبشي. وفي حين يبدو أن أعداد الضحايا المدنيين منخفضة نسبيا وأن المدنيين لم يكونوا مستهدفين من أي من الجانبين على وجه التحديد، فإن العملية المختلطة تدرس تقارير عن احتمالات حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وارتكاب أعمال نهب وتدمير للممتلكات المدنية.

٢٠ - وقد احتفظت العملية المختلطة بوجود قوي، وقامت بصورة نشطة بتسيير الدوريات في شنقل طوباوية وخور أبشي والمناطق المتضررة الأخرى وما حولها لردع القتال والوعي بالأوضاع السائدة لأغراض الإنذار المبكر والاستجابة السريعة. وتواصل البعثة مساعدة مجتمع المساعدات الإنسانية على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين وتوفير الحماية والمياه والرعاية الصحية الطارئة للنازحين الذين يتجمعون حول مواقع أفرقة العملية المختلطة في شنقل طوباوية وخور أبشي وشعيرية. وقد بلغ العدد الإجمالي للمشردين داخليا حول مواقع أفرقة العملية المختلطة هذه ١٥ ٠٠٠ شخص.

٢١ - وفي الأيام الأولى للأزمة، حدث القيود التي فرضتها الحكومة على حركة العملية المختلطة من قدرة البعثة على الاستجابة للسكان المتضررين. فقد فرضت قيود على الحركة الجوية والبرية القيود في خور أبشي وشعيرية ومهاجرية ولبدو ومارالا وشنقل طوباوية ودار السلام. ورفعت الحكومة بعض القيود في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، لكنها واصلت تقييد حركة البعثة إلى شنقل طوباوية وخور أبشي وشعيرية. وبالتنسيق مع مجتمع المساعدات الإنسانية، أوفدت العملية المختلطة قوافل الإغاثة وإعادة التموين للفريق إلى موقع الفريق الموجود في خور أبشي في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. ووصلت قوافل العملية المختلطة وشاحنتين تابعتين لبرنامج الأغذية العالمي إلى شنقل طوباوية وخور أبشي وشعيرية في ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر.

٢٢ - وستواصل العملية المختلطة إرسال القوافل البرية والجوية إلى المناطق المحتاجة والقيام بدوريات بعيدة المدى إلى المناطق المتضررة من أجل إظهار وجودها وتنفيذ ولايتها الأساسية. وستستمر البعثة أيضا في الحفاظ على وجود عسكري قوي في النزاع ومناطق النزاع المحتملة من أجل ردع العنف وحماية المدنيين.

جبل مرة

٢٣ - جبل مرة هو منطقة جبلية تبلغ مساحتها حوالي ١٢ ٨٠٠ كيلومتر مربع وتغطي ولايات دارفور الثلاث. وكانت أجزاء كبيرة من جبل مرة محرومة من وصول المساعدات الإنسانية والعملية المختلطة إليها منذ شباط/فبراير ٢٠١٠، وهو ما كان يرجع في جانب منه إلى القتال الذي كان يدور في المقام الأول بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وقد حاولت العملية المختلطة والوكالات الإنسانية الوصول إلى المنطقة في مناسبات عديدة، ولكن تم منعهم إلا في مناسبات قليلة، لإجراء تقييمات من قبل الحكومة وعناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على أرض الواقع.

٢٤ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت العملية المختلطة بتسيير دوريتين في الأجزاء الشرقية والغربية من جبل مرة، بما في ذلك غولندو وغولو في الجانب الغربي وتارني وغوسدور وتورتي في الجانب الشرقي. واتضح أن الوضع في هذه المناطق كان هادئا عموما. ويمكن لنقاط التفتيش وجيوب العناصر المسلحة التي ترابط على المرتفعات في الجانب الغربي أن تشكل خطرا على المدنيين، وإن لم يعتبر أنها تمثل تهديدا عسكريا كبيرا. واتضح أن مناطق في الجانب الشرقي تخضع لسيطرة مختلف فصائل جيش تحرير السودان، مع وجود توترات بينها.

٢٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر، كانت العملية المختلطة تعتزم تسيير دوريات بصورة أكثر انتظاما في جبل مرة لتقييم الأوضاع وفتح المجال الإنساني. غير أنها اضطرت إلى إعادة توجيه القوة البشرية اللازمة لهذه الدوريات للتصدي للقتال الذي دار في حور أبشي وشنقل طوباية وشعيرية. وفي ضوء التوترات المستمرة في هذه المناطق والحاجة إلى توجيه الموارد العسكرية نحو التوترات المحتملة في جنوب دارفور، تعتزم البعثة تعزيز مساعداتها للوكالات الإنسانية للوصول إلى المناطق المحتاجة من خلال استخدام الأصول الجوية للبعثة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر التكتيكية والعناصر الأمنية.

النزاع بين الطوائف

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت ١٣ حالة وفاة تعزى إلى النزاع بين الطوائف، بانخفاض عن الرقم البالغ ١٥٧ حالة وفاة المسجل في الفترة السابقة. ومن بين

هؤلاء، توفي ١٠ أشخاص في اشتباك بين قبيلتي المسييرية والعبالة قرب أم دُخُن (غرب دارفور) في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويمثل هذا الرقم، رغم أنه لا يزال خطيرا، أقل عدد من الوفيات التي تعزى إلى النزاع بين الطوائف في دارفور خلال فترة ٩٠ يوما في عام ٢٠١٠. وهذا الانخفاض يرجع في جانب منه إلى ارتفاع مستويات هطول الأمطار الموسمية، وتحدد الجهود التي تبذلها الحكومة للتوسط في اتفاقات المصالحة، والدوريات العسكرية ودوريات الشرطة التي تقوم العملية المختلطة بتسييرها لتوفير الأمن والحماية.

٢٧ - وقامت العملية المختلطة، في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الفاشر، بوضع وتنفيذ دورة تدريبية حول إدارة النزاعات ضمت ٧٥ مشاركا في الفاشر. وكان الهدف من التدريب هو تعزيز قدرة لجان الأجاويد (الوساطة) ومنظمات المجتمع المدني على معالجة النزاع على المستوى المحلي والمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، وبهدف دعم العائدين طوعا الذين تم التحقق منهم في منطقة كورما في شمال دارفور، نظمت العملية المختلطة ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية على الحوار والتفاوض والوساطة إلى ٢٥ من لجان الأجاويد، ومنظمات المجتمع المدني، وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي، جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، ولجنة المساعدات الإنسانية.

السلامة والأمن

٢٨ - تعرضت قوات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة للهجوم مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت مجموعة من المسلحين المجهولين النار على أفراد عسكريين من العملية المختلطة أثناء قيامهم بدورية بالقرب من كُتْم في شمال دارفور. وصد أفراد الدورية الهجوم دون أن تحدث خسائر في الأرواح لأي من الجانبين. وفي الهجوم الثاني، قتل مسلحون مجهولون أحد أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة بينما كان يتولى حراسة خزان للمياه بالقرب من كُتْم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وردت قوات العملية المختلطة القريبة بإطلاق النار، مما اضطر الجناة إلى الفرار.

٢٩ - في استمرار لاتجاه يبعث على القلق، وقعت حادثتا اختطاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، جرى اقتحام منزل موظفين في العملية المختلطة. وأُخذ ثلاثة موظفين رهائن، وتمكن اثنان منهم من الهرب في غضون ساعات قليلة من اختطافهم. وظل الرهينة الثالث محتجزا لمدة ٩٠ يوما حتى أطلق سراحه أخيرا في ٥ كانون الثاني/يناير. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف ثلاثة من موظفي الطيران متعاقدين مع

برنامج الأغذية العالمي في نبالا، جنوب دارفور، ثم تمكنوا من الهروب بعد أن قضوا ٣٥ يوما في الأسر.

٣٠ - ووقع ما مجموعه سبع محاولات خطف سيارات لمركبات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بانخفاض عن ١٧ محاولة تم تسجيلها في الفترة السابقة. ومن بين هذه المحاولات، نجحت اثنتان. وحدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمس حالات سطو مسلح - أربعة منها استهدفت المنظمات غير الحكومية الدولية واستهدفت واحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وشمل معظم هذه الحوادث عمليات مسلحة لاختحام المكاتب أو الفنادق الصغيرة على يد مهاجمين بحثا عن المال والأشياء الثمينة.

٣١ - ويشير العدد المنخفض نسبيا من حوادث خطف السيارات إلى أن تدابير التخفيف، التي تشمل تحسين تبادل المعلومات والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الحكومية، وزيادة استخدام العملية المختلطة للحراسات المسلحة وفرض حظر التجول، قد أثبتت فعاليتها. وأنشأت العملية المختلطة مركز للعمليات الأمنية المشتركة في الفاشر، يعمل فيه ضباط أمن من كل من الحكومة والعملية المختلطة، من أجل تخفيف المخاطر الأمنية وتعزيز التنسيق.

٣٢ - وانخفض العدد الإجمالي للحوادث التي تشمل اللصوصية والإجرام و الهجمات على المدنيين أو التحرش بهم من قبل جهات الفاعلة العسكرية أو وحدات الميليشيا النظامية من ٢٢٨ حالة - في الفترة المشمولة بالتقرير السابق - إلى ١١٣ حالة في الفترة الحالية.

٣٣ - وتواصل العملية المختلطة جهودها للحد من التهديد الذي يشكله وجود الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدمير ما مجموعه ١٣٣ من قطع الذخائر غير المنفجرة، وتنظيم دورات توعية من مخاطر الذخائر غير المنفجرة لـ ٥٠ معلما. وتلقى ١٢٠٩٢ من المدنيين الآخرين محاضرات عن مخاطر الذخائر غير المنفجرة والطرق الصحيحة للتعامل مع هذه المخاطر. واستجابت البعثة تقارير عديدة من المجتمعات المحلية من تهديدات الذخائر غير المنفجرة بالقيام بتقييمات طارئة لمساحة ٩٨٦ ٤١ مترا مربعا من الأراضي. كما قامت العملية المختلطة أيضا بمسح ١١٥٤ كيلومترا من الطرق للتحقق من خلوها من الذخائر غير المنفجرة.

٣٤ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان برنامج فرص إعادة الإدماج في الفاشر. وتلقى حوالي ١٨٩ ممن تم تسريحهم من أفراد الفصائل الموقعة على إعلان تدريبا على تنظيم الأعمال الصغيرة واكتساب المهارات. كما قامت اللجنة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعملية المختلطة، وتمويل من حكومة كندا، بتنظيم حلقة عمل ثانية لرفع الوعي بقضايا الإدماج.

القيود المفروضة على التنقل

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تقييد حرية حركة البعثة في ٢٦ مناسبة، بما يصل بمجموع هذه الحالات لهذا العام إلى ١٢٣ حالة. ومن بين الحوادث التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير، تم فرض قيود من جانب سلطات الحكومة السودانية في ٢٣ حالة، وفي حالتين من جانب جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي، وفي حالة واحدة من جانب أفراد المجتمع المحلي. ومن بين حالات التقييد الـ ٢٣ التي فرضتها الحكومة، كان التقييد في ١٧ حالة خلال اشتباكات عسكرية بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة ونتيجة لها. وفي ٦ حالات، جرى رفض منح تصاريح لرحلات طائرات الهليكوبتر التكتيكية في جنوب دارفور كجزء من التخطيط للطوارئ لإجراء لاستفتاء في جنوب السودان، ويرجع ذلك إلى حظر شامل للطيران فرضته الحكومة في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في المناطق التي كانت العمليات الجوية للقوات المسلحة السودانية تجري فيها. وقبل اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في تشرين الأول/أكتوبر، قامت طائرات الهليكوبتر التكتيكية التابعة للعمليات المختلطة بعمليات استطلاع جوية دون قيود. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، استخدمت طائرات الهليكوبتر التكتيكية المسلحة للوصول جوا إلى خور أبشي وقت الاشتباكات.

٣٦ - وفي المناسبتين اللتين جاء التقييد فيهما من جانب حركة جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي، منعت قوات الحركة مستشاري الشرطة العزل التابعين للبعثة من التقدم بعد نقطة تفتيش في مخيم زمزم، متذرة بما زعمته عن عدم دفع البعثة راتب أحد الموظفين المحليين.

٣٧ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت القوات المسلحة السودانية مستشاري الشرطة التابعين للعمليات المختلطة في غرب دارفور عند إحدى نقاط التفتيش متذرة بعدم وجود موافقة مسبقة. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت القوات المسلحة السودانية دورية عسكرية تابعة للعمليات المختلطة كانت في طريقها إلى الوسطاني، على بعد ٤٣ كيلومترا إلى الشمال من الجنية، على أساس أن المنطقة ليست آمنة وأن الدورية لم تقدم إخطارا مسبقا. وفي كلتا الحالتين، عاد أفراد دورية البعثة إلى قاعدتهم.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الإنسانية مستقرة نسبياً حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، عندما أجبر القتال ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ شخص على الفرار من

ديارهم. ومع ذلك، استمرت عرقلة الجهود الإنسانية نتيجة لانعدام الأمن والقيود المفروضة على إمكانية الوصول. وعموماً، كانت إمكانية الوصول محدودة بصورة مستمرة في شرق جبل مرة، ومحدودة بشكل متقطع في المناطق التي شهدت قتالا بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة، كما كانت محدودة نظرا للحاجة إلى مرافقين مسلحين وللمبرجة عن بعد في معظم المناطق الأخرى خارج المراكز الحضرية الرئيسية بسبب خطر أعمال اللصوصية.

٣٩ - وفي جنوب دارفور، تعطل تقديم المساعدة إلى الضعين وعديلة وأم سعودة وقريضة ومهاجرة ومارالا وخور أبشي بسبب الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات حركة العدل والمساواة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. كما أن ازدياد عدد الجنود داخل وحول مخيم زمزم فيما يتصل بتدهور العلاقات بين الحكومة وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي قد حد لفترة وجيزة من إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المخيم يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي شمال دارفور، كانت إمكانية الوصول محدودة بسبب انعدام الأمن في مواقع شنقل طوباوية ودار السلام وكُتْم وكبكاوية والمالحة وصراف عمرة ومليط، حيث تم توصيل المساعدات الإنسانية عن بعد من خلال الموظفين المحليين.

٤٠ - وفُرضت قيود على الوصول إلى شرق جبل مرة منذ شباط/فبراير ٢٠١٠، لأسباب من بينها الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في أوائل أكتوبر/تشرين الأول. وكانت آخر مرة لتوزيع المواد الغذائية بصورة عامة قد حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وشملت ٢٨٦ ٨٧ شخصا. ووصلت وكالات عديدة إلى شرق جبل مرة في الفترة بين ١٣ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لتحديد الاحتياجات الإنسانية الملحة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة. غير أن السلطات الحكومية رفضت السماح للمحاولات اللاحقة من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية للوصول إلى غولومبي في شرق جبل مرة، عن طريق البر والجو، لتنفيذ برنامج للتحصين. وحتى الآن، تم رفض أكثر من ٦٠ طلبا للوكالات الإنسانية للوصول إلى تلك المناطق لتقديم المساعدة الإنسانية فضلا عن القيام بمهام الرصد والحماية.

٤١ - ويجري بذل جهود متضافرة لمواجهة القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية في دارفور. وقد اجتمعت العملية المختلطة ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ومع زعماء الحركة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في محاولة لتأمين إمكانية الوصول دون قيود. وبُذلت جهود للدعوة إلى حرية الحركة على جميع

المستويات، كما بُذلت مساعٍ لدى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بدارفور. وكان من بين نتائج هذه الجهود أن تمت اتصالات بين الحكومة المركزية وسلطات الولاية، صدرت من خلالها تعليمات لسلطات الولاية بتخفيف القيود والسماح بحرية التحرك للعملية المختلطة والمنظمات الإنسانية.

٤٢ - وقد بدأت العملية المختلطة توفير النقل الجوي داخل دارفور للمنظمات الإنسانية لإكمال عمليات خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية. كما تجري زيادة استخدام القوافل البرية.

٤٣ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في شنقل طوباوية ودار السلام وخور أبشي في الأسبوعين السابقين، تشرد ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ شخص في شمال وجنوب دارفور. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد حالات التزوح الجديدة التي تم التحقق منها ١٠٦٧١٥ حالة في عام ٢٠١٠، منها ١٢٢٢٠ حالة خلال تشرين الأول/أكتوبر.

٤٤ - وظل انعدام الأمن والمخاطر المرتبطة بأعمال اللصوصية تشكل تحديات للعمليات الإنسانية. وقد انسحبت ثلاث منظمات إنسانية دولية غير حكومية من دارفور نتيجة لانعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن يعمل خارج المراكز الحضرية سوى ٣٠ من أصل ما مجموعه ١٣٠ من موظفي المساعدات الإنسانية في دارفور. وتحد محدودية قدرة المنظمات على نشر الموظفين في الميدان من اتصال الوكالات بالاجتمعات المحلية وتؤثر سلباً على برامجها.

٤٥ - وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تم بنجاح توزيع المساعدات الغذائية على ٩٠ في المائة من السكان المستهدفين في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويرجع هذا الرقم المرتفع في جانب منه إلى المحصول الجيد الذي تحقق في عام ٢٠١٠، وهو ما كان يعني أن معظم المستفيدين من المساعدات الغذائية كانوا من المشردين داخليا المقيمين في المخيمات أكثر مما كانوا من المجتمعات المحلية في المناطق النائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعداداً أكبر من المشردين داخليا تركوا المخيمات بصورة مؤقتة لفلاحة الأرض هذا العام، بنسبة بلغت ما يقرب من ٦٠ في المائة في غرب دارفور، و ٢٥ في المائة في شمال دارفور، و ٢٣ في المائة في جنوب دارفور.

٤٦ - وبعد فترة من عدم الاستقرار في مخيم كلمة في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، أعلنت الحكومة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر أنها قررت نقل المشردين داخليا من المخيم إلى مستوطنات جديدة تقع بالقرب منه. وأنشأت الحكومة مخيمات جديدة في بيليل والتقوى،

وتعزز تخصيص أراض لبناء منازل والزراعة للمشردين داخليا الذين يقررون التوطن في المناطق الجديدة. وعقب هذا القرار، أيد الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية وثيقة معنونة "تطبيق المبادئ التوجيهية في سياق نقل المشردين داخليا في دارفور"، يرجع إلى أحكامها مجتمع المساعدات الإنسانية في المناقشات الدائرة مع سلطات جنوب دارفور. وهذا الإطار، القائم على أساس الحقوق والضمانات ذات الصلة بحماية المشردين داخليا في جميع مراحل التشريد، يحدد النهج العام والإجراءات التي ينبغي للحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التقيد بها في حالة نقل مخيمات النازحين. وردا على ذلك، أكدت السلطات الحكومية لمجتمع المساعدات الإنسانية أن النقل سيكون طوعيا، وستتاح فرصة الوصول بالكامل إلى مواقع إعادة التوطين بحيث يتسنى للنازحين أن يحددوا مدى ملائمتها. وفي هذا السياق، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير القيام بأنشطة لدعم العودة الطوعية لـ ٤٩٦ من المشردين داخليا من مخيم كلمة ونيالا لخمس قرى في غرب دارفور.

خامسا - سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان

٤٧ - ظلت حالة حقوق الإنسان مدعاة للقلق، مع زيادة في ادعاءات حالات الاعتقالات والاحتجاز التعسفية من ٣٢ حالة، وهو معدل مرتفع بالفعل، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٤٣ حالة خلال الفترة الحالية. وكان العديد من الحوادث المبلغ عنها تشمل انتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير. وفي إحدى الحالات، ألقى رجال جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على اثنين من المشردين داخليا من مخيم أبو شوك في الفاشر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعد زيارة قام بها أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي حين قال مسؤولو الجهاز في وقت لاحق إن هذه الاعتقالات لا صلة لها بالزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن، فإنهم لم يقدموا أي تفسير بديل. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، تم إطلاق سراح أحد المعتقلين، ولكن أعيد اعتقاله في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على أساس أن التحقيق لم يكتمل. وتواصل العملية المختلطة الدعوة إلى الإفراج عنهما أو محاكمتهما أمام المحكمة.

٤٨ - وتعمل العملية المختلطة للتأكد من تقارير عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء القتال الذي دار في ديسمبر/كانون الأول. وأكدت أفرقة التقييم المتكاملة أنباء السلب والنهب وتدمير الممتلكات الشخصية، فضلا عن المرافق العامة في بعض القرى، بما في ذلك قرية الجغارة في شعبية (جنوب دارفور)؛ بلدة خور أبشي، وقرى صورييف والشريف وكلكة، وأم القرى في خور أبشي (جنوب دارفور)؛ وغودو ومارلا قرب دار السلام (شمال دارفور). وتم التأكد من تقارير حدوث قصف جوي في قرية أبو دوميط قرب شعبية، وقرية مارلا قرب دار السلام وغيرها من المناطق جنوب شنقل طوباية (شمال دارفور)،

وكذلك في المناطق القريبة من خور أبشي. وتعمل العملية المختلطة بنشاط للتأكد من تقارير عن وقوع انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك مزاعم عن حدوث أعمال اغتصاب أثناء القتال الذي دار في ديسمبر/كانون الأول.

٤٩ - وقامت وكالات الأمن الحكومية بالقبض عليهم ثلاثة رجال يشتبه في تورطهم في الهجوم على قوات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة في ٢١ حزيران/يونيه في نرتيتي، وتقديمهم للمحاكمة في المحكمة الجنائية بالفاشر. وعاد اثنان من قوات حفظ السلام الرواندية شهداء الهجوم لكنهما كان قد تم تناوبهما من العملية المختلطة بحلول موعد المحاكمة، عادة إلى الفاشر للإدلاء بشهادتيهما في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وصدر الحكم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بتبرئة المتهمين الثلاثة على أساس أن شاهدي العيان الروانديين لم يتمكنوا من التعرف على المتهمين بشكل صحيح.

٥٠ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت محكمة نيالا المتخصصة حكماً في قضية ١١ من عناصر حركة العدل والمساواة مشتبه بهم اُتهموا بمهاجمة قافلة حكومية بحماية الشرطة الاحتياطية المركزية في ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ في ساني أفوندو (جنوب دارفور). وحكمت المحكمة على ٩ من المتهمين بالإعدام شنقاً، منهم ٤ قيل إنهم دون الثامنة عشرة من العمر. وعارض طبيب ما أعلن عن عمر المتهمين الأربعة وشهد بأنهم بالغين. وتمت تبرئة أحد المتهمين، وأُرسل قاصر واحد إلى إصلاحية في الفاشر. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تقدم محامي الدفاع باستئناف لا يزال لم يُبت فيه بعد.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت العملية المختلطة حلقة عمل استغرقت أربعة أيام عن حقوق الإنسان وخفارة المجتمعات المحلية لـ ٢٥ من أفراد الشرطة الحكومية في غرب دارفور، كما قدمت تدريباً على حقوق الإنسان لـ ٦٠ من موظفي السجون الحكوميين في الجينية وزالنحي. وقدم موظفو حقوق الإنسان في العملية المختلطة تدريباً لـ ٢٠٠ من العسكريين و ٢٢ من أفراد الشرطة و ٦٧ من الموظفين المدنيين في العملية المختلطة. كما تم تنظيم تدريب على المعالجة المناسبة لحالات العنف الجنسي والجنساني وإتباع نُهج تراعي الفوارق بين الجنسين في المجتمعات المحلية لـ ١٨٢ من المستشارين الجنسانيين الذين جرى إلحاقهم مؤخراً بشرطة العملية المختلطة؛ وعلى المسائل الجنسانية لـ ٤١ من الضباط العسكريين في العملية المختلطة المرابطين في كبكايية ومورني.

٥٢ - وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، لم يسمح القاضي بدخول العملية المختلطة إلى المحكمة الخاصة في نيالا في تشرين الأول/أكتوبر، حيث قال إنه لن يسمح للعملية المختلطة أو للوكالات الأخرى بالدخول إلى المحكمة إلا إذا كانوا أطرافاً في قضية من القضايا. وظل

من غير المسموح للعملية المختلطة بدخول السجون ومراكز الاعتقال في شمال دارفور، بما في ذلك مرفق الاحتجاز الذي يديره جيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي في زمزم ومرفق الاحتجاز الذي تديره حكومة السودان في مليط. وتحول هذه القيود دون المراقبة المستقلة للمحاكمات. وفي مليط، يغيب المدعي العام الحكومي حاليا ويتولى القاضي مهام المدعي العام في غيابه، مما يثير مخاوف جدية بشأن عدالة المحاكمات.

٥٣ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت العملية المختلطة والوكالات وحكومات الولايات الثلاث برنامج "١٦ يوما من النشاط ضد العنف الجنساني". وشارك نحو ٣٠٠٠ من الدارفوريين في الحملة، التي شملت مسيرات وخطب وعروضا درامية وثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت عدة أنشطة للدعوة وبناء القدرات كجزء من الحملة، التي شملت تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية الوطنية، وموظفي وحدة المرأة مكافحة العنف ضد المرأة التابعة لحكومة الولاية، والمجتمع المدني.

٥٤ - ونظمت شرطة العملية المختلطة عددا من الدورات التدريبية وحلقات العمل في مجال حقوق الإنسان والموضوعات الأساسية؛ كما نظمت ٥٠٧ زيارات لرصد الشرطة والسجون الحكومية في إطار الدعوة لرعاية الطفل وحقوق المرأة؛ وعقدت ٨٢ اجتماعا آمنا مع حكومة السودان وشرطة الحركة. وقامت شرطة العملية المختلطة أيضا بتدريب ٥٦١ متطوعا اختيروا من الشرطة المحلية على أسس خفارة المجتمعات المحلية، بما في ذلك مسائل حقوق الإنسان.

٥٥ - وفي محاولة لتعزيز سيادة القانون، وخاصة في المناطق الريفية، نظمت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة القضائية في غرب دارفور حلقة عمل حول القانون الجنائي السوداني والإجراءات الجنائية وقوانين الأدلة لـ ٤٠ من قضاة المحاكم في المناطق الريفية. وفي تطور يستحق الترحيب، وافقت الهيئة القضائية على الشروع في جلسات المحاكم المتنقلة في المناطق التي لا يوجد بها حاليا مرافق للمحاكم.

حماية الطفل

٥٦ - واصلت العملية المختلطة تعميم الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، ورصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها، والدعوة لحماية الأطفال على مستوى المجتمعات المحلية. وتشارك العملية المختلطة أيضا في حوار مع القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة للحصول على التزامات بخطط عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وفي حين أن القوات المسلحة السودانية لا تتبع سياسة تجنيد الأطفال، فقد أعرب عن القلق إزاء استمرار ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة السودانية والمليشيات. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر،

التقت العملية المختلطة، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة واليونسيف، بمسؤولي وزارة الدفاع لمناقشة التقدم المحرز في إعداد خطة عمل لوضع حد لاستخدام الأطفال الجنود من قبل القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك الميليشيات الموالية للحكومة. وقد عُقد الاجتماع لمواصلة المناقشات التي جرت في أيار/مايو، والتي أكد فيها مسؤولون في القوات المسلحة السودانية مجدداً للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح التزامهم بتبني خطة للعمل.

٥٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قامت اليونسيف وقسم حماية الطفل في العملية المختلطة بزيارة غور لومبونج، معقل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة. ووافق قادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على وضع خطة عمل لإنهاء استخدام الجنود الأطفال، مع توجيه نداء في الوقت ذاته أيضاً من أجل توفير المساعدات الإنسانية والصحية والتعليم للأطفال.

سادساً - حماية المدنيين

٥٨ - قامت العملية المختلطة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتحديث استراتيجيتها لحماية المدنيين. وتوفر الاستراتيجية المحدثة التوجيه الاستراتيجي والإداري والعملي الشامل من أجل تنفيذ ولاية الحماية المنوطة بالبعثة.

٥٩ - وحماية المدنيين في دارفور هي مسؤولية حكومة السودان أولاً وقبل كل شيء. وتحدد استراتيجية الحماية التي تتبناها العملية المختلطة الأهداف والمهام التي تتمثل في مشاركة الحكومة ومساعدتها في الاضطلاع بمسؤولياتها وفقاً لالتزاماتها الدولية. وفي هذا الصدد، تعطي الاستراتيجية الأولوية للتعامل مع السلطات الوطنية والجماعات المسلحة من أجل الامتناع عن انتهاكات القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المدنيين، والاستخدام غير المتناسب للقوة، وتوفير إمكانية الوصول، واستخدام الجنود الأطفال. وتحدد الاستراتيجية أيضاً الإجراءات المتعلقة بسيادة القانون وحماية الأطفال وحماية حقوق الإنسان والحماية من العنف الجنسي والجسدي التي يتعين الاضطلاع بها بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري على المستوى الاستراتيجي والعملي لبناء قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والدولة والمجتمعات المحلية على توفير الحماية.

٦٠ - ويستند الوفاء مباشرة بمسؤوليات الحماية المنوطة بالبعثة - وهي حماية المدنيين في أنحاء دارفور وضمان إمكانية الوصول الآمن في الوقت المناسب ودون عوائق، فضلاً عن سلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحماية قوافل - إلى النهج التالي: قيام البعثة

بردع الأعمال العسكرية الموجهة ضد المدنيين من خلال إشراك الأطراف المتحاربة في وقف الأعمال الحربية والتصرف وفقا للقانون الإنساني الدولي؛ والاحتفاظ بوجود قوي ومتكامل (من عناصر الجيش والشرطة والاتصال الإنساني وحقوق الإنسان) في مناطق القتال المحتملة لردع العنف وتوفير الحماية المباشرة وتأمين المجال المتاح للجهود الإنسانية ورصد وتوفير معلومات دقيقة والتحقق والتقارير الموثقة على أساس التعامل مع كل الأطراف. وستقوم البعثة بإجراء تمارين وضع الخرائط في كل مواقع الأفرقة بصورة منتظمة من أجل الحفاظ على الاستعداد العملي لمثل هذه السيناريوهات.

٦١ - وفيما يتعلق بفتح المجال الإنساني وحرية حركة المدنيين، ستقوم البعثة بما يلي: توفير الأمن في المنطقة من خلال الدوريات، لا سيما في المناطق المستهدفة لتلبية الاحتياجات الإنسانية؛ والاضطلاع بمهام استطلاعية متكاملة لرصد الوضع الأمني ومواقع العناصر المسلحة وتحركات السكان والاحتياجات الإنسانية والتحقق منها؛ وتوفير خدمات الحراسة على النحو المطلوب.

٦٢ - وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، فإن المناطق الرئيسية الخاضعة للقيود باستمرار من قبل الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد هي في جبل مرة والأماكن التي لا تزال العمليات العسكرية جارية فيها. وتخضع مناطق أخرى من دارفور للقيود في أماكن وأوقات مختلفة، حسب ما يقرره المسؤولون المحليون، بما في ذلك المجال الجوي والدوريات البرية واستخدام طائرات الهليكوبتر التكتيكية التابعة للعمليات المختلطة. وتسلم استراتيجية الحماية التي تبناها العملية المختلطة بأن البعثة يجب أن تكون أكثر حزمًا في كفالة إمكانية الوصول، وتحدد الوسائل التي تتبعها البعثة في تتبع ومتابعة القيود المفروضة على المستوى المحلي وعلى مستوى الولاية والمستوى الوطني متابعة منهجية.

٦٣ - ويتوقف وفاء العملية المختلطة بولايتها المتعلقة بتوفير الحماية على الإدارة السليمة والإنذار المبكر. ولذلك، تحدد الاستراتيجية نظامًا متكاملًا لجمع المعلومات وتحليلها ونشرها من موقع الفريق إلى المقر عبر القطاعات، لبناء قدرات البعثة على الرد السريع واتخاذ القرارات الاستراتيجية والعملياتية بصورة منسقة.

٦٤ - وفي حين تتوفر للبعثة الأدوات والهيكل اللازم للوفاء بهذه الاستراتيجية، فإن تنفيذها يتوقف على نجاح الإدارة والتوجيه على أعلى المستويات. وفي هذا الصدد، فإن الاستراتيجية تلزم قيادة البعثة بتقديم التوجيه المناسب للقوات في الميدان وللمدنيين المكلفين بتنفيذ الاستراتيجية، فضلًا عن إشراك المسؤولين الحكوميين والأطراف المتحاربة في بلوغ أهدافها. كما أن نجاح الاستراتيجية يتطلب التزام إدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية

الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بقوات الشرطة بضمان أن تنهض قوات الجيش والشرطة بمهامها بامتلاكها للمعدات المناسبة واتخاذها الموقف الصحيح.

سابعاً - التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية التي حددتها العملية المختلطة

٦٥ - عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠)، يتضمن هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592).

٦٦ - وفيما يتعلق بالنقطة المرجعية الأولى، وهي التقدم نحو "تحقيق حل سياسي شامل للتراع من خلال تنفيذ اتفاق دارفور للسلام أو الاتفاقات اللاحقة"، فقد تعرضت لانتكاسة عندما تدهورت العلاقات بين الطرفين الموقعين على اتفاق سلام دارفور، وهما حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، بدرجة كبيرة. ونظراً لعدم تنفيذ اتفاق سلام دارفور قبل هذا التطور، فإن تأثيره على إحراز تقدم بالمقارنة بالنقاط المرجعية سيكون طفيفاً على الأرجح. وتم إحراز تقدم نحو اتفاق بين الأطراف الأخرى في التراع، حيث تقترب الحكومة وحركة التحرير والعدالة من الاتفاق، وتشارك حركة العدل والمساواة في مفاوضات بشأن وقف إطلاق النار، ويجري نشر معلومات عن نتائج مؤتمر المجتمع المدني الثاني.

٦٧ - أما النقطة المرجعية الثانية، فتشير إلى مساهمة العملية المختلطة "في تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور". وكانت هناك درجة من التراجع في هذا المجال، وهو ما يعود في جانب كبير منه إلى القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الحركة. كان هناك انخفاض ملحوظ في الاشتباكات بين الطوائف، وانخفاض في عدد الحوادث التي تنطوي على أعمال اللصوصية.

٦٨ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وتوفير المساعدة لكي تعمل مؤسسات الولايات بفعالية وكفاءة. وقد ازداد عدد انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي قليلاً عن الفترة السابقة. وعقدت العملية المختلطة دورات تدريبية حول حقوق الإنسان لضباط الشرطة والسجون التابعين لحكومة السودان، كما نظمت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة القضائية في غرب دارفور حلقات عمل للقضاة في المناطق الريفية.

٦٩ - أما النقطة المرجعية الرابعة، فتتصل بإضفاء الاستقرار على الحالة الإنسانية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين للمساعدة. وعموماً، لم يكن هناك لا تقدم ولا تراجع فيما يتعلق بهذه النقطة المرجعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تأثر التقدم بالاشتباكات التي وقعت بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة، وإحجام الحكومة عن السماح للبعثة والوكالات الإنسانية بالوصول إلى المناطق التي تجري فيها عمليات عسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت أعمال اللصوصية في محدودية مدى وصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى عمق المناطق. وفي المناطق التي وصلت إليها العملية المختلطة والوكالات، ظلت الحالة الإنسانية مستقرة نسبياً. وبصورة عامة، لا تزال الحالة الصحية والتغذوية في معظم مخيمات المشردين داخليا الشخص ثابتة دون تغيير. إلا أن انعدام الأمن في أجزاء من جنوب دارفور تسبب في تعليق أو تقليص العمليات الإنسانية في بعض المناطق.

ثامنا - نشر البعثة وعملياتها

٧٠ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان عدد الموظفين المدنيين في العملية المختلطة ٢٩٨ ٤ موظفاً (١٠٩٥ موظفاً دولياً، و ٢٧٢٦ موظفاً محلياً، و ٤٧٧ من متطوعي الأمم المتحدة). ويمثل هذا العدد ٧٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٥١٦ ٥ موظفاً. ولا تزال البعثة تواجه صعوبات في استقدام الموظفين المؤهلين بشكل مناسب واستبقائهم، نظراً لقسوة الأوضاع المعيشية والحالة الأمنية التي يتعذر التنبؤ بها في دارفور. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، رفض ٢٢٤ مرشحاً محتملاً عروضاً لتعيينهم، في حين ترك ٣٧٠ موظفاً العملية المختلطة بسبب إعادة انتدابهم أو استقالتهم أو عودتهم إلى مقر عملهم أو تقاعدهم.

٧١ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان عدد الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ٤٦٨ ١٧ فرداً، أي ما يمثل ٨٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٥٥٥ ١٩ فرداً. ويشمل ذلك ٩٢٩ ١٦ جندياً، و ٢٩٤ من ضباط الأركان، و ٦٩ من ضباط الاتصال، و ١٧٦ مراقباً عسكرياً. ويبلغ عدد كتائب المشاة المنتشرة الآن ١٦ كتيبة من القوام المأذون به البالغ ١٨ كتيبة، مع وصول وحدات متقدمة من الكتيبتين المتبقيتين. ويبلغ القوام الحالي لأفراد شرطة العملية المختلطة ٢٧٤٥ ٢ فرداً، أي ما يمثل ٧٢,٧٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٣٧٢٢ ٣ فرداً. ومن أصل وحدات الشرطة المشكلة التي يُتوقع أن تُنشر في دارفور والبالغ عددها ١٩ وحدة، توجد في دارفور ١٦ وحدة. وبدأ نشر وحدتين بصورة جزئية. وحالياً، يبلغ مجموع قوام أفراد وحدات الشرطة المشكلة ٢٣٤ ٢ فرداً، أي ما يمثل ٨٣,٩٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٢٦٦٠ ٢ فرداً. ونظراً للرغبة التي أبدتها الحكومة للعملية المختلطة بزيادة عدد أفراد الشرطة الناطقين باللغة العربية، واجهت

العملية المختلطة صعوبة في الحصول على التأثيرات لفرادى ضباط الشرطة غير الناطقين بالعربية، مما جعل معدل انتشار الضباط منخفضاً نسبياً في كانون الأول/ديسمبر.

٧٢ - وفيما بين ٢٠ أيلول/سبتمبر و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام دراسة للقدرة العسكرية لقوة العملية المختلطة مع فريق متعدد التخصصات من الضباط، من بينهم ضباط من الاتحاد الأفريقي. ويشير التقرير إلى أنه في حين أن قواعد الاشتباك وأعداد القوات كافية لتنفيذ الولاية، فإنه ينبغي زيادة نشر عنصرها العسكري وإبرازه في جميع أنحاء دارفور، من أجل توسيع نطاق تغطية العملية المختلطة وإسهامها في تعزيز مستويات الثقة بين السكان المحليين والأطراف. وفي هذا السياق، يوصي مشروع الدراسة بإعادة تعديل قوام موظفي المقر، وتعزيز الوجود في جميع أنحاء منطقة البعثة، ووضع خطة يتولى المقر توجيهها لتسيير الدوريات وجمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أوجه النقص في المعدات المملوكة للوحدات من بعض البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك انخفاض درجة صلاحية المعدات الرئيسية للاستخدام، وهو ما ترك تأثيراً سلبياً على القدرة العملياتية. وتعمل الإدارة والعملية المختلطة على وضع اللمسات الأخيرة على هذه الدراسة وإقرارها، بغية تنفيذ توصياتها في أسرع وقت ممكن.

٧٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت العملية المختلطة بما مجموعه ٦ ٩٤٠ دورية، تألفت من ٣ ٧١٨ دورية روتينية، و ١٨٦ عملية حراسة للمهام الإنسانية، و ١ ١٤١ دورية ليلية، و ٧٢٢ دورية قصيرة المدى، و ٣٩٠ دورية طويلة المدى، و ٧٨٣ دورية تتعلق بالخدمات اللوجستية والشؤون الإدارية. وقامت شرطة العملية المختلطة بما مجموعه ٩ ١٢٤ دورية، أجريت من بينها ٦ ٤٠٧ دورية داخل مخيمات المشردين داخلياً، ومع مجموعات من النساء والأطفال بشكل خاص ممن يتركون القرى والمخيمات لجمع الحطب والعشب؛ وجررت ٢ ٤٣٤ دورية حول القرى والأسواق؛ كما أجريت ١ ١٣٨ من الدوريات المتوسطة والطويلة المدى ودوريات المنطقة. وقامت شرطة العملية المختلطة بدوريات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في ١٨ مخيماً، و ٤ من هذه الدوريات في شمال دارفور، و ٦ في جنوب دارفور، و ٨ في غرب دارفور.

٧٤ - ولم يطرأ تغيير على درجة استعداد الوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي نسبياً منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق مع استثناء واحد. فقد حسنت الوحدة النيجيرية حصتها من مركبات الدورية من ٣٥ في المائة إلى ٨٣ في المائة من الحجم المعتمد في مسودة مذكرة التفاهم. وحالياً، تنتشر ٥١ وحدة في منطقة البعثة (٣٥ وحدة عسكرية و ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة)، مع وصول وحدات الشرطة المشكلة من توغو وبوركينا فاسو في الآونة

الأخيرة. وتواجه موارد دعم العملية المختلطة وعملياتها ضغوطا إضافية من جراء عدم قدرة بعض الوحدات على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتشعر العملية المختلطة بقلق خاص مع سجل الخدمة غير المرضية لنافلات الجنود المدرعة التي تنشرها بعض البلدان المساهمة.

٧٥ - وتضمن تقديم الدعم اللوجستي للاستفتاء في جنوب السودان نقل ١٥٠ مركبة خفيفة ونشر مؤقت لثلاث طائرات هليكوبتر Mi-8 وطائرة من طراز IL-76 طائرة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي دارفور، نجحت العملية المختلطة في تسهيل إيصال مواد التسجيل والموظفين لجميع لمراكز التسجيل البالغ عددها ١٦ مركزا في تشرين الثاني/نوفمبر. وتستعد البعثة أيضا لإيصال مواد الاقتراع دعما للاستفتاء. وبالإضافة إلى ذلك، جرى نشر مسبق لإمدادات المياه والحصص الغذائية والوقود في مواقع الأفرقة العسكرية التابعة للعملية المختلطة في جنوب دارفور تمشيا مع خطط للطوارئ وضعت لاستخدامها في حالة انعدام الأمن في المناطق الجنوبية من دارفور.

٧٦ - ومن أجل توفير الأمن والحماية ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق للمشردين داخليا الضعاف المنتشرين في نحو ١٥٦ من مخيمات النازحين في دارفور، جرى التخطيط لبناء ما مجموعه ٨٣ من مراكز خفارة المجتمعات المحلية. ومع ذلك، فبسبب المخاوف الأمنية وانعدام فرص الحصول على الأراضي لبناء المراكز، تعين خفض عدد المراكز إلى ٧٠ مركزا. وأمكن تشغيل ٥٠ من هذه المراكز من خلال إشراكها في مواقع الأفرقة الحالية. بما في ذلك ١١ مركزا تم بناؤها مؤخرا. وهناك خمسة مراكز أخرى في مراحل مختلفة من البناء، في حين جرى ترتيب أولويات بناء المراكز الـ ٥٤ المتبقية.

٧٧ - وقد وصل إجمالي عدد المشاريع ذات الأثر السريع المعتمدة للتنفيذ بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ حتى الآن إلى ٤٨٢ مشروعا. وقد تم تنفيذ مشاريع في مجالات التعليم، والصحة، وتوليد الدخل، والمياه والصرف الصحي، والمأوى، وتمكين المرأة والشباب (من خلال إعادة تأهيل مراكز المرأة والشباب)، وتسوية النزاعات، حيث استخدمت مشاريع الأثر السريع معالجة مصادر النزاع بين المجتمعات المحلية المتنازعة. ومن بين هذه المشاريع، تم إكمال ما مجموعه ١٠٠ مشروع حتى الآن، في حين اكتمل تنفيذ ١٧٦ مشروعا بنسبة ٦٥ في المائة، وبدأ تشغيل ٤٨ مشروعا في الآونة الأخيرة. ولا تزال العملية المختلطة تتلقى عددا كبيرا من مقترحات المشاريع من المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية، بما في ذلك عدة مقترحات لمشاريع لدعم مبادرات المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية.

تاسعا - ملاحظات

٧٨ - بينما ألاحظ مع الارتياح الاحتمالات أمام التقدم المحرز في مفاوضات السلام في الدوحة وتراجع حدة القتال بين الطوائف، يظل يساورني قلق بالغ إزاء تصاعد القتال بين الحكومة وقوات الحركات، ولا سيما حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وعواقبه الإنسانية.

٧٩ - واستخدام القوة العسكرية لن يحل النزاع؛ بل سيطيل أمده فقط، وسيزيد من معاناة شعب دارفور. وإنني أدعو الحكومة والحركات على الاعتراف بمسؤوليتها عن شعب دارفور، وضمان أن تمتنع قواتها على الأرض عن اللجوء للعنف، وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى وقف إطلاق نار فوري وشامل وعلى اتفاق شامل للسلام.

٨٠ - وقد وصل السودان إلى نقطة تحول في تاريخه. وقد أبدت أطراف اتفاق السلام الشامل تصميمًا وتعاونًا محمودين في تنفيذ الأحكام النهائية للاتفاق. ومن جانبه، أظهر المجتمع الدولي تماسكًا لم يسبق لها مثيل في دعم أطراف اتفاق السلام الشامل خلال هذه الفترة. ولم يحدث أبداً أن كان الوقت مناسباً مثلما هو الآن لتسوية النزاع في دارفور. ولذلك، ومثلما قدم المجتمع الدولي دعماً لأطراف اتفاق السلام الشامل، ينبغي له أن يزيد بصورة متماسكة وعاجلة من تفاعله مع الحكومة والأطراف في السودان لمساعدتها على التوصل إلى سلام شامل يضم الجميع في دارفور.

٨١ - وقد لاحظت تقارير تفيد بأن بعض حركات دارفور ربما كانت تقوم بتحركات في جنوب السودان. وقد بلغني صدور بيانات عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها لن تقدم الدعم لأي حركة من حركات دارفور. وفي الوقت ذاته، فإنني أشجع البلدان التي لديها تأثير على الحركات على أن تحثها على المشاركة في عملية السلام بحسن نية وتصميم على التوصل إلى اتفاق دون مزيد من التأخير.

٨٢ - وألاحظ مع بالغ القلق التوترات التي نشأت خلال الزيارة التي قام بها كبير الوسطاء المشترك ووزير الدولة القطري إلى دارفور، وأدين الاستخدام غير المناسب للقوة ضد المدنيين الذي حدث بعد مغادرة فريق الوساطة من زانجي. وأدعو شعب دارفور إلى التحلي بالصبر، أيا كانت الصعوبات في مواجهة الأوضاع على الأرض، وأدعو جميع القادة الدارفوريين إلى الالتزام بدعم إكمال عملية السلام على وجه السرعة.

٨٣ - وقد أكد الاتحاد الأفريقي، وفقاً لتقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، أن حل النزاع في دارفور لا بد وأن يكون نتيجة لعملية تفاوض تضم الجميع،

وتشمل الأطراف والقواعد المتحاربة وغير المتحاربة، حول جدول أعمال شامل. وفي اجتماعه الخمسين بعد المائتين المعقود في طرابلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شجع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إطلاق العملية السياسية في دارفور تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والعملية المختلطة، كجزء من تكثيف الجهود بشأن دارفور.

٨٤ - ولا بد من إجراء العملية السياسية في دارفور في مناخ يسمح بحرية التعبير دون خوف من العقاب، وبحرية التنقل والتجمع، وبمشاركة واسعة النطاق. وإنني لأدعو الحكومة وجميع أصحاب المصلحة لكفالة تحملها لكامل مسؤولياتها تجاه هذه الغاية بدعم إطلاق العملية السياسية في دارفور في التوقيت المناسب.

٨٥ - وتتخذ العملية المختلطة خطوات هامة لزيادة فعاليتها على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال استراتيجية قوية للحماية واتخاذ موقف أكثر تصميمًا في مواجهة القيود المفروضة على حرية التنقل. وستبذل البعثة قصارى جهدها لكي تمضي قدما في عملها على الرغم من العوائق لضمان قدرتها على حماية المدنيين وبناء الثقة وفتح الطرق أمام حرية حركة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وأثني على عمل موظفي العملية المختلطة الذين يقفون على خط المواجهة، ويعملون في ظل ظروف صعبة، لكفالة توفير الحماية للأشخاص المعرضين للمخاطر.

٨٦ - ومع زيادة العملية المختلطة لما تبذله من جهود لبناء الثقة، يجب على الحكومة أن تفعل الشيء نفسه. وإنني أدعو حكومة السودان لتخفيف القيود المفروضة على مجتمع المساعدات الإنسانية وهو يسعى للوصول إلى من هم في أشد الحاجة للمساعدة، لا سيما في جبل مرة، حيث المدنيون محرومون من المساعدة الإنسانية لما يقرب من السنة.

٨٧ - وأحيط علما بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة بشأن المسائل المتعلقة بحماية الأطفال من قبل القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. ويجب على الحكومة أيضا أن تكثف جهودها لمواجهة ما يتردد عن استمرار الاعتقالات وعمليات الاحتجاز التعسفية والانتهاكات لحقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز النظام القضائي، وضمان حماية الحقوق السياسية والمدنية للمدنيين. وأود أن أذكر الحكومة بأن هذه المسائل، فضلا عن تأمين إمكانية الوصول الكامل إلى جبل مرة وجميع مناطق دارفور، هي الشروط المسبقة الأساسية لتحويل الاهتمام من الاحتياجات الإنسانية فقط إلى الانتعاش المبكر، وإطلاق العملية السياسية في دارفور والعودة الطوعية للمشردين داخليا. وأؤكد

للحكومة أن العملية المختلطة لا تزال ثابتة في التزامها بمساعدتها ومساعدة شعب دارفور على بلوغ هذه الأهداف بصورة مفتوحة وشفافة.

٨٨ - وإنني أدين استمرار الهجمات وأعمال الخطف وقطع الطرق التي تستهدف أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني. فلا بد وأن يكون بمقدور أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني القيام بعملهم المنقذ للحياة دون خوف. وأدعو الحكومة إلى تكثيف جهودها لضمان سيادة القانون والنظام في دارفور وتقديم المسؤولين عن هذه الهجمات للعدالة.

٨٩ - وأرحب بعودة الرهينة التابع للعملية المختلطة إلى أسرته، بعد احتجازه في الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وكذلك موظفي برنامج الأغذية العالمي الثلاثة الذين كانوا محتجزين في الفترة من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وإنني أقدر الدعم الذي قدمته الحكومة لضمان الإفراج عنهم بصورة آمنة، وأدعوها إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد للظروف التي تسمح للمفسدين بمهاجمة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وردعهم عن القيام بما كُلفوا به من أعمال. وأشكر أيضا حكومة هنغاريا لما تبذله من جهود لا تعرف الكلل من أجل الإفراج عن موظف العملية المختلطة.

٩٠ - وقد تم قطع خطوات واسعة في نشر العملية المختلطة، غير أنها صادفت صعوبات في الحصول على تأشيرات لموظفيها. وإنني أسلم بالجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من تراكم التأشيرات. فلا بد من منح تأشيرات لأولئك الذين هم الأكثر ضرورة لعمل البعثة كمسألة ذات أولوية عاجلة.

٩١ - وفي الختام، أود أن أشكر الممثل الخاص المشترك، وقائد القوة، وجميع النساء والرجال في العملية المختلطة، ومجتمع المساعدات الإنسانية في دارفور، الذين يواصلون العمل بلا كلل وسط ظروف صعبة لمساعدة المدنيين المعرضين للخطر. وأود أيضا أن أشكر كبير الوسطاء المشترك، وحكومة قطر، وكل من يعملون دعما للوساطة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وشاملة دون تأخير؛ وكذلك أتوجه بالشكر إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على ما يبذله من جهود من أجل إحلال السلام في دارفور.